مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد السابع – كانون الاول – December / 2023

دور الشمول المالي في التخفيف من حدة مخاطر السيولة المصرفية دراسة تطبيقية لقطاع المصارف العراقية للمدة (2015- 2021)

م. هشام عبد الخضر سكر العثمان[1]، م. م. قاسم كريم جعيل الصبغاني[2]

[1] رئاسة الجامعة / جامعة ذي قار – العراق
[2]كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية – العراق

husham@utq.edu.iq
Qasim.Kareem@qu.edu.iq

ملخص. يهدف البحث الى إلى مناقشة دور الشمول المالي في التخفيف من حدة مخاطر السيولة المصرفية فضلا عن تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية من خلال تدعيم الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول الى الخدمات المصرفية والمالية، اذ يمكن للأفراد والشركات الحصول على خدمات الودائع والقروض والخدمات الأخرى التي تساهم في توفير الاستقرار المالي. لاسيما تنشيط النمو الاقتصادي من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات المالية، شملت عينة البحث القطاع المصرفي العراقي وللمدة (2015– 2021)، ولتحليل واختبار فرضيات البحث تم استعمال الانحدار الخطي المتعدد وبطريقة المربعات الصغرى لقياس العلاقة والاثر وباستخدام البرنامج الاحصائي (**Eviews.10**)، وقد أسفر البحث عن مجموعة من الاستنتاجات أبرزها: أن دور الشمول المالي يهدف الى تأمين فرص متساوية للجميع غرض الحصول على الخدمات المالية، وبالتالي يسهم في تقليل حدة مخاطر السيولة المصرفية وتحسين استقرار النظام المصرفي. وعلى ضوء الاستنتاجات توصل الباحثان الى مجموعة من التوصيات أبرزها: تقديم الخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا اذ يساهم الشمول المالي في تطوير خدمات مالية مبتكرة تستعمل التكنولوجيا مثل التطبيقات المصرفية

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

عبر الهواتف الذكية وطرق الدفع عبر الإنترنت. وهذا يوفر وسائل أكثر كفاءة وراحة للوصول للخدمة المصرفية وإدارة السيولة بصورة فعالة.

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفية، الشمول المالي، ومخاطر السيولة المصرفية.

Abstract. The research aims to discuss the role of financial inclusion in mitigating banking liquidity risks as well as enhancing access to financial services by enhancing financial inclusion and expanding access to banking and financial services, as individuals and companies can obtain deposit services, loans and other services that help in achieving financial stability. In addition to stimulating economic growth by increasing access to financial services, the research sample included the Iraqi banking sector for the period (2015-2021), and to analyze and test the research hypotheses, multiple linear regression and the method of least squares were used to measure the relationship and impact and by using the statistical program (Eviews.10), The research resulted in a set of conclusions, the most important of which is that the research concluded that the role of financial inclusion lies in providing equal opportunities for everyone to access financial services, and thus contributes to reducing the severity of banking liquidity risks and improving the stability of the banking system. Providing financial services based on technology, as financial inclusion contributes to the development of innovative financial services that use technology, such as banking applications through smart phones and online payment solutions. This provides more efficient and convenient means of accessing banking services and managing liquidity effectively.

Keywords: Banking liquidity, financial inclusion, and bank liquidity risks.

المقدمة

يعتبر الشمول المالي واحدً من العوامل الأساسية في تأمين التنمية المستدامة والحد من حدة مخاطر السيولة المصرفية. ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي في اعقاب الازمة المالية العالمية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

التي حدثت في عام (2008)، وذلك من خلال توفير التزام من قبل الجهات الحكومية لتحقيق الشمول المالي وتطبيق سياسات تضمن تسهيل وتعزيز وصولها لكافة أصناف المجتمع، يشير الشمول المالي إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وتوافرها للأفراد والشركات، ولا سيما أولئك الذين تم استبعادهم تقليديًا من القطاع المصرفي. وهذا يشمل الأفراد من الأسر ذات المدخول المنخفض، والشركات المتوسطة والصغيرة (*SMEs*) ، والمجتمعات المهمشة وتوفير الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار معقولة، يعزز الشمول المالي النمو الاقتصادي، ويقلل من عدم المساواة، ويعزز الاستقرار داخل النظام المصرفي. تتمثل أحد الجوانب المهمة للشمول المالي في تأثيرها في التخفيف من مخاطر السيولة المصرفية، اذ تشير مخاطر السيولة إلى عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بسبب نقص الأصول السائلة. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر من عوامل مختلفة، مثل التدفقات النقدية الخارجة غير المتوقعة، والانخفاض السريع في سيولة السوق، أو عدم الوصول إلى مصادر التمويل. ومع ذلك فمن خلال توسيع جهود الشمول المالي يمكن المصارف من تنويع قاعدة عملائها وتحسين وضع السيولة لديها عندما تلبي المصارف مجموعة واسعة من العملاء من خلال مبادرات الشمول المالي، ما يمكنها جذب قاعدة ودائع أكثر استقرارًا. يمكن أن توفر قاعدة العملاء المتنوعة هذه مصدرًا ثابتًا للتمويل، مما يقلل من الاعتماد على التمويل قصير الأجل الذي يمكن أن يكون متقلبًا في أوقات الضغط الاقتصادي.

وبناءً على أهمية البحث تم تجزئته الى ثلاثة مباحث: خصص المبحث الأول الى منهجية البحث من المشكلة، الأهمية، الأهداف، الفرضيات، حدود البحث، والأساليب الإحصائية المستخدمة، اما المبحث الثاني فقد تناول الإطار النظري للشمول المالي ومخاطر السيولة المصرفية، في حين أفرد المبحث الثالث الى الجانب العملي والذي تضمن تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وانتهى البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

1 .المبحث الأول- منهجية البحث:

1.1. مشكلة البحث:

أحد المشاكل الرئيسة التي تواجه الشمول المالي والتي تقف عائقاً امامه لغرض تخفيف حدة مخاطر السيولة المصرفية هو عدم وجود وصول كافٍ إلى الخدمات المصرفية الأساسية بالنسبة للفئات الضعيفة والمهمشة اقتصاديًا. قد يكون هناك نقص في فروع المصارف ووجود قيود تشريعية وقانونية تحول دون تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات في المجتمعات النائية أو الفقيرة. علاوة على ذلك، قد يكون

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

هناك نقص في الوعي المالي والمعرفة المصرفية لدى الأفراد، مما يؤدي إلى قلة استعمال الخدمات المصرفية المتاحة. هذا يمكن أن يؤدي إلى عدم القدرة على توفر التأمين المالي الذي يمكن أن يساعد في التصدي لمخاطر السيولة المصرفية في حالات الطوارئ أو الأزمات المالية. وتماشيا مع ما تم ذكره فقد تلخصت مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الاتي:

(هل هناك دوراً للشمول المالي في التخفيف من حدة مخاطر السيولة المصرفية)؟

1.2. أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث الراهن في التعرف على:

1. يكمن دور الشمول المالي في التخفيف من حدة مخاطر السيولة المصرفية من خلال توفير الوصول للخدمات المصرفية والمالية لجميع شرائح المجتمع بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمجتمعات النائية. فبتوفير الخدمات المصرفية للجميع، يتم تشجيع الادخار والاستثمار، ويتمكن الناس من التعامل بطرق مالية آمنة وموثوقة.
2. يمكن للأفراد الحصول على القروض والائتمان بأسعار معقولة وبشروط ملائمة، عندما يكون الشمول المالي متاحًا للجميع، وبالتالي يستطيعون تلبية احتياجاتهم المالية في حالات الطوارئ أو صعوبات مالية غير متوقعة. وهذا يقلل من مخاطر السيولة المصرفية الناجمة عن توفير قروض غير مرغوبة في بعض الأحيان، والتي يمكن أن تزيد من الديون العالقة وتؤثر على استقرار النظام المصرفي.
3. أن تعزيز الشمول المالي يسهم في تحقيق الاستقرار المالي العام وتخفيف حدة المخاطر المصرفية، وهذا يعود بالفائدة على الاقتصاد بصورة عامة والفرد بصورة خاصة.
4. تعزيز ثقة المودعين: تقديم الخدمات المالية إلى الفئات السكانية المحرومة، يعزز الشمول المالي الثقة في النظام المصرفي. وهذا يؤدي إلى زيادة الودائع وتقليل مخاطر نقص السيولة خلال فترات عدم اليقين.
5. تنويع مصادر التمويل: يجذب النظام المالي الأكثر شمولاً مجموعة واسعة من المودعين والمستثمرين، مما يؤدي إلى تنويع مصادر تمويل المصرف. هذا التنويع يقلل من الاعتماد على قناة تمويل واحدة، مما يقلل من مخاطر السيولة المرتبطة بها.

مَجلّةُ تَسنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

1.3. اهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

1. تنويع مصادر التمويل: يشجع الشمول المالي المصارف على تنويع مصادر تمويلها من خلال الوصول إلى الشرائح المحرومة من السكان. من خلال توسيع قاعدة عملائها، يمكن للمصارف تقليل اعتمادها على مجموعة محدودة من المودعين، وبالتالي تعزيز وضع السيولة لديها.
2. زيادة تعبئة الودائع: تهدف مبادرات الشمول المالي إلى تعزيز عادات الادخار بين الأفراد والشركات المحرومة. من خلال تشجيع الادخار والودائع، يساعد الشمول المالي المصارف على زيادة قاعدة ودائعها، مما يعزز بدوره مركز السيولة لديها.
3. تطوير قنوات مالية بديلة: يشجع الشمول المالي على توسعة قنوات مالية بديلة، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والوكيل المصرفي، وأنظمة الدفع الرقمية. تسهل هذه القنوات المعاملات خارج البنية التحتية المصرفية التقليدية، وبالتالي تقلل من مخاطر السيولة المرتبطة بالتعامل مع النقد المادي وتعزز كفاءة النظام المالي بصورة عامة.
4. تعزيز إدارة المخاطر: تركز مبادرات الشمول المالي على تحسين الثقافة المالية والإدراك بين الأفراد والشركات المحرومة من الخدمات. من خلال تزويدهم بالمعرفة حول إدارة المخاطر والسلوك المالي المسؤول والمالي.

1.4. فرضيات البحث:

وتماشياً مع ما تم ذكره سابقا انطلق البحث من فرضيات عدة مفادها:

1. لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة تغطية السيولة المصرفية.
2. لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة التمويل المستقر المتاح.
3. لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الاجل.
4. لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ الودائع.
5. لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات.
6. لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع.

1.5. حدود البحث:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الحدود الزمانية: شملت الأعوام من (2015– 2021).

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بالجهاز المصرفي العراقي.

1.6. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم في هذا البحث الانحدار الخطي المتعدد وبطريقة المربعات الصغرى لقياس العلاقة والاثر.

2 .المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

2.1. الشمول المالي اطاراً مفاهيمياً:

2.1.1. مفهوم الشمول المالي:

يشير "الشمول المالي" الى حالة يتأهب فيها جميع البالغين في سن العمل للوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من جهات رسمية لتقديم الخدمة، وينطوي "الوصول الفعال" على تقديم الخدمات على نحو سهل ومسؤول بتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم، ويقصد بالمستبعدين "المحرومين من الخدمات المالية إلى "هؤلاء الذين يفتقرون الى سبل الوصول لهذه الخدمات أو المحرومين منها"، ويقصد بالجهات الرسمية اي مؤسسة رسمية تقدم خدمات مالية تتمتع بالصفة القانونية وتضم كيانات تنظيمية متباينة على نحو واسع، وفي بعض البلدان ممكن أن تكون هذه الجهة أفراداً، وتخضع لمستويات مختلفة من أنواع الرقابة الخارجية (*CGAP, 2011, 30*). وتشير التقديرات إلى أن (2.7) مليار نسمة من البالغين في جميع أنحاء العالم ليس لديهم مدخرات أو حساب ائتماني لدى مصرف أو أية مؤسسة رسمية أخرى، و يعد هذا بمثابة إيضاح تقريبي لعدد الأشخاص" المستبعدين "المحرومين" من الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم نظراً لأنه لا يسلط الضوء على عوامل مثل جودة الخدمة أو إتاحتها بسعر ميسور أو استدامتها أو تكلفتها أو مدى ملاءمة حسابات الادخار والقروض المتاحة للآخرين، كما إنه لا يقيس سبل الوصول إلى خدمات المدفوعات أو التأمين، وينطوي مفهوم "التقديم المسؤول للخدمات" على سلوك مسؤول في السوق من جانب مقدمي الخدمة ورقابة فعالة على حماية العملاء 8) : .(*CGAP, 2017*

2.1.2. تعريف الشمول المالي:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

عرف بنك الاحتياط الهندي (2006) الشمول المالي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع مثقف وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة" (*Reserve Bank of India Bulletin, 2006: 73*)، أما مركز الشمول المالي في واشنطن فقد عرف الشمول المالي بانه "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء"، اذ يمكن الوصول الى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة (*Granter, 2013: 225*). عرفت لجنة (*FATF*) الشمول المالي"، بأنه ضمان الحصول على الخدمات المالية بتكلفة ميسورة بطريقة عادلة وشفافة ولأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من المهم أن تكون هذه المنتجات والخدمات المالية تقدم من خلال المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم المناسب بما يتمشى مع فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية والتوصيات" (*FATF, 2013: 12*).

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (*CGAP*) فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بصورة فعالة. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبصورة مستدامة في بيئة منظمة تنظيماً جيداً" (سلطة النقد الفلسطينية، 2014: 16). كما عرفت (*G20*) و(*AFI*) الشمول المالي "بأنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بصورة عادلة وشفافة وبتكاليف معقولة" (صندوق النقد العربي، 2015: 1).

2.1.3. أهمية الشمول المالي:

إن أهمية تمتين مستويات الشمول المالي وإمكانية الوصول للخدمات المالية سوف ينعكس إيجاباً على البيئة السياسية والاقتصادية على حد سواء، كما تلعب دورا أساسياً في تقليل مستويات مخاطر النظام المالي والمؤسسات المالية بصورة عامة، يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسة الاتية: (*The World Bank, 2014: 2*)

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

1- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي وجود علاقة طردية بين مستويات النمو الاقتصادي ومستويات الشمول المالي، ويرتبط عمق انتشار واستعمال الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، فضلا عن الأثر الإيجابي على أسواق العمل، فعلى سبيل المثال، إن الوصول للتمويل الماكروي (تمويل المشاريع الصغيرة) يزيد فرصة توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة (50%)، كما يسهم استخدام القنوات الالكترونية في دفع المعونات الاجتماعية إلى تخفيض تكلفتها على الحكومة بمستويات تقارب (80%)، كما يسهم توسيع انتشار استعمال الخدمات المالية والوصول لها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

2- تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استعمال السكان للخدمات المالية بالتأكيد سيسهم في تعزيز استقرار النظام المالي، من خلال تنوع محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، و يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول إذ أن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي في حدوث الازمات المالية (حيث أظهرت إحدى الدراسات أن زيادة نسبة السكان الذين لديهم وصول لخدمات الودائع المصرفية بنسبة (10%)، سيقلل من مستويات سحب الودائع في الأزمات المالية بنسبة (8%) وأن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

3- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أن تحسين قدرة الافراد على استعمال الخدمات المالية في النظام المالي سوف تعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، لاسيما تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

4- أتمته النظام المالي: يتطلب زيادة انتشار الخدمات المالية ومعدلات استعمالها المزيد من أتمته هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم من خلال القرن الواحد والعشرين، وإن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية لاسيما فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

2.1.4. أهداف الشمول المالي:

نظراً للأهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة لتنامي المنافع المتأتية من الشمول المالي لذا ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/ البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل اذ يهدف الشمول المالي بصورة عامة إلى تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين سواء الأفراد أو الشركات، وجذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كافة الخدمات المالية (المدخرات، المدفوعات، التحويلات المالية، الائتمان، التأمين، المعاشات) من خلال: (الزبيدي، 2015: 45)

أ. الوصول إلى الخدمات المالية: تهدف إلى توفير فرصة للأفراد والأسر غير المصرفية للوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل فتح حساب مصرفي، والحصول على قروض صغيرة، والتأمين، وغيرها.

ب. التحسين الاقتصادي والتنمية: يعتبر الشمول المالي أداة مهمة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تمكين الفرد والأسرة من مزيد من الفرص الاقتصادية والاستثمار.

ج. المقاومة المالية: يساعد الشمول المالي على تعزيز مقاومة الأفراد والمجتمعات للصدمات المالية الطارئة مثل الكوارث الطبيعية أو الأوضاع الاقتصادية السيئة، حيث يمكن للأشخاص الحصول على وسائل مالية للتعامل مع هذه الأزمات.

د. تعزيز التنمية المجتمعية: يؤدي الشمول المالي أيضًا إلى تعزيز التنمية المجتمعية من خلال دعم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفرد والأسرة، وتعزيز التعليم والصحة وتوفير فرص العمل وتطوير المشاريع الصغيرة.

هـ. تحسين الحكم الاقتصادي: يعزز الشمول المالي الشفافية والحوكمة المالية ويقدم فرصًا للفرد والأسرة للمشاركة بشكل أفضل في النظام المالي واتخاذ القرارات المالية الصائبة. (الشمري، 2017: 29).

و. تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي، فضلا عن تمكين الشركات الصغيرة من الاستثمار والتوسع.

ز. خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي (أبو دية، 2016: 22).

2.1.5. اليات وركائز تعزيز الشمول المالي:

ان توسع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول تركز على اساسين أولهما توسيع وصول الافراد للخدمات المالية وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الافراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها، ومن اهم المقترحات التي قدمتها المؤسسات الإقليمية والدولية والتي ساهمت في زيادة مستويات الانتشار للشمول المالي أهمها الاتي: (معهد الدراسات المصرفية، 2017: 9)

أ. تحويل المدفوعات النقدية الى مدفوعات من خلال الحساب.
ب. اجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.
ج. حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط
د. وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات الى النظام المالي والرسمي.
هـ. استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة.
و. تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل.
ز. أتمتة الخدمات المالية وزيادة استعمال الخدمات المالية الكترونياً.
ح. تبني المؤسسات الرقابية والتنظيمية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع اليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة.

2.1.6. إبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

تم تبني قضية الشمول المالي عالميا من قبل البنوك المركزية وهيئات وضع المعايير الدولية لتأثيرها على اقتصاد أي بلد في دعم النمو الاقتصادي من خلال تطوير القطاع المالي، وتحسين واستقرار القطاع المالي، أو خفض مكافحة غسل الأموال مكافحتها مخاطر تمويل الإرهاب من خلال زيادة الطابع الرسمي للاقتصاد (*CGAP, 2017: 1*). اصدرت (*G20*) مع توصية (*GPFI*) من أجل الشمول المالي مجموعة أساسية من المؤشرات لغرض قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تقيس ثلاثة أبعاد رئيسة هي: (*G20, 2016: 1*)

أ- بعد الوصول الى الخدمات المالية ومؤشرات قياسه:

ويشير الوصول والقدرة على استعمال الخدمات المالية المتاحة والمنتجات من المؤسسات الرسمية وفي إطار نظام مالي شامل، ينبغي أن تكون الخدمات المالية متاحة بسهولة للمستخدمين المحتملين

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ويمكن الإشارة إلى توافر الخدمات من قبل عدد نقاط الوصول التي تقدم الخدمات المالية مثل المصرف، الفروع/ المنافذ(*Branches*))، وآلات الصرف الآلي (*ATMs*) أو وكلاء البنوك (*BAs*) أو في بعض البلدان المعروفة باسم المراسلات المصرفية (*BCs*) لتوفير الخدمات المصرفية للسكان (*Bank for International Settlements, 2015: 458*). أن التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام الخدمات المالية عبر شبكة الانترنت تفتح قنوات جديدة إلى الخدمات المالية الرسمية فالتكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع واجهزة الصراف الالي ولم تعد بعد المسافة حاجز امام الوصول للخدمة المالية وأن المؤشرات التقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية غير وافية حالياً (*Camara& Tuesta, 2014: 10*).

ب- بعد استخدام الخدمات المالية ومؤشرات قياسه:

يشير الى مدى استخدام الزبائن للخدمات المالية المقدمة بوساطة مؤسسات القطاع المصرفي وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتكرار الاستخدام خلال فترة زمنية معينة (*AFI, 2011: 3*).

ج- بعد جودة الخدمات المالية ومؤشرات قياسه:

تعني قدرة الخدمة المالية أو المنتج لتلبية احتياجات المستهلك وتعد عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته من الناحية النظرية لكون بعد الجودة للشمول المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً اذ يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في جودة ونوعية الخدمات المالية مثل وعي المستهلك، تكلفة الخدمات، فعالية آلية التعويض لاسيما خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق فضلا عن العوامل غير الملموسة مثل ثقة المستهلك 4): (*AFI, 2013*).

2.2. السيولة:

2.2.1. مفهوم السيولة:

تعتبر السيولة احد العوامل الاساسية حيث يجب على المصارف ان تكون لها القدرة على مواجهة النقص الاعتيادي والاستثنائي المتوقع في التدفقات النقدية، وهناك امرين مهمين يتم التأكيد عليهما في معنى السيولة الاول يصف السيولة بوصفها مفهوم تدفق والثاني يرتبط بتحقق هذه التدفقات وعند الفشل في تحقيق هذه التدفقات فان المصرف لا يتمتع بالسيولة الكافية، وتشير الى إمكانية المصارف في

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تحويل موجوداته المتداولة الى نقد وبدون خسارة للوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل، وتعد الودائع المصرفية والاوراق المالية القابلة للتسويق التي غالباً ما يجري تبادلها في بورصات الاوراق المالية بأنها موجودات متداولة في حين الموجودات غير المتداولة كالعقارات والمعدات التي تستخدم في العملية الانتاجية فهي بالرغم من كونها غير سائله فقد تكون ذا قيمة كبيرة الا ان عملية تحويلها الى نقد قد يتطلب وقت وجهد كبيرين (كراجه، 2002: 184).

2.2.2. مخاطر السيولة:

يقصد بها عدم القدرة على سداد الخصوم المستحقة، ولذلك سيقوم المصرف بالاحتفاظ بالسيولة النقدية لسداد التزاماته، وتنشأ مخاطر السيولة بسبب عدم التوافق بين حجم واستحقاق كلاً من الموجودات والمطلوبات، اي ان في حالة احتفاظ المصرف بأصول سائلة غير كافية لتلبية المتطلبات سوف يؤدي الى انخفاض رأس المال والاضرار بسمعة المصرف، مع مراعاة عملية البيع الفوري للأصول سوف يهدد عوائد المصرف بالانخفاض، وكذلك تتولد مخاطر السيولة في حالة عدم تناسق المعلومات بين المصرف والعملاء سواء كانوا مودعين أو مقترضين، فاذا كانت هناك قروض تم تمويلها من الودائع وقد تخلف أصحاب هذه القروض عن السداد لأي سبب كان هذا سوف يجعل المصرف يعاني من نقص في السيولة من اجل تلبية طلبات المودعين بسحب ودائعهم وبذلك تتكون مخاطر السيولة (النصراوي، 2021: 27).

2.2.3. الشمول المالي ودوره في التخفيف من حدة مخاطر السيولة المصرفية:

يشير الشمول المالي إلى توفير الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات التي كانت محرومة من الوصول إلى الخدمات المالية في السابق. اذ يلعب الشمول المالي دورًا هامًا في التخفيف من حدة مخاطر السيولة المصرفية لعدة أسباب:

1- التوفر العادل للخدمات المالية: يساعد الشمول المالي في توفير خدمات مصرفية أساسية للأفراد والشركات بغض النظر عن حجمهم أو مكان إقامتهم. وبفضل هذا الوصول الأفضل، يتم تحسين الادخار والإنفاق والاستثمار، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي العام.

2- تنويع مصادر التمويل: بتشجيع الشمول المالي، يتاح للأفراد والشركات الوصول إلى مجموعة متنوعة من منتجات وخدمات التمويل، بدلاً من الاعتماد على مصادر تمويل محدودة. وهذا يقلل من تركيز المخاطر في أي منطقة مالية واحدة أو في عدد محدود من المؤسسات المالية.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

3- التعزيز الاقتصادي والاجتماعي: يؤدي الشمول المالي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاجتماعية. اذ يسهم في توفير فرص عمل جديدة وتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفئات المحرومة.

5- تحسين ثقة المستثمرين والمودعين: عندما يتم توفير الشمول المالي بصورة جيدة، ينعكس ذلك على زيادة ثقة المستثمرين والمودعين في النظام المصرفي. وبالتالي، يقلل من مخاطر انهيار النظام المصرفي ويعزز الاستقرار المالي.

على الرغم من فوائد الشمول المالي في تخفيف مخاطر السيولة المصرفية، إلا أنه يتطلب جهودًا مستمرة من قبل الحكومات والمؤسسات المالية لتعزيز وتحقيق الشمول المالي بصورة فعالة.

3 .المبحث الثالث- الجانب العملي للبحث:

3.1. تحليل متغيرات البحث:

3.1.1. مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي:

تعد المصارف المصدر الرئيس لتدفق الاموال اللازمة في الاقتصاد وصولا الى تحقيق الخطط والسياسات الاقتصادية للبلد وان الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية من العناصر المهمة في قياس وتحليل الشمول المالي وبالتالي حاجة القطاع المصرفي لمزيد من الاجراءات والعمل لتطويره بما يتناسب مع عدد السكان في العراق ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (1):

جدول (1) الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للأعوام (2015- 2021)

السنوات	عدد السكان (1000 نسمة) (1)	عدد فروع المصارف (2)	الكثافة المصرفية* (2/1) (3)	الانتشار المصرفي** (4)
2015	36.933	854	43.2	2.31
2016	37.883	866	43.7	2.29
2017	37.140	843	44.0	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26
2019	39.300	888	44.26	2.25
2020	40.150	891	45.06	2.21
2021	41.190	905	45.51	2.20

المصدر- العمود (3، 4، 5) من عمل الباحثان بالاعتماد على:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي للأعوام (2015– 2021).

* الكثافة المصرفية = (السكان عدد)/(الفروع عدد)

** الانتشار المصرفي = (الفروع عدد)/(السكان عدد) × 100

مازال الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق دون المستوى المطلوب وبالرغم من سياسات البنك المركزي المشجعة للمصارف على فتح فروع لها في جميع انحاء العراق، الا ان الزيادة في الفروع لم تكن كبيرة جداً، اذ شهد عام (2019) زيادة بسيطة في عدد الفروع المصرفية اذ بلغت (888) فرعاً مصرفيا، بينما كانت عدد الفروع عام (2018) (865) فرعاً، وهذه الزيادة جاءت حصيلة لفتح فروع مصرفية جديدة خاصتاً بعد تغيير نشاط بعض شركات التحويل المالي الى مصارف إسلامية. فيما بلغت عدد الفروع المصرفية في عام (2020) (891) فرعاً مصرفياً لتزداد بعد ذلك أربع عشرة فرع في عام (2021) ليصل عددها الى (905) فرعاً مصرفياً وعند مقارنتها بعام (2015) نجد زيادة في اعداد الفروع بمقدار (51) فرعاً، فيما ازدادت الكثافة المصرفية زيادة بسيطة بلغت على أثرها (45.51) عام (2021) بعدما كانت (43.2) في عام (2015) بفارق (2.31) صاحب هذه الزيادة في فروع المصارف والكثافة المصرفية انخفاض في الانتشار المصرفي، بلغ على أثرها عام (2021) (2.2) بعدما كان (2.30) عام (2015).

3.1.2. انتشار خدمات الدفع الالكتروني ((ATM و(POS) و((POC الى سكان العراق:

بدأ العراق أولى خطوات استعمال أنظمة الدفع الالكتروني الفعلي عام (2013)، عندما منح البنك المركزي رخصاً الى الشركات المتعاملة بالدفع الالكتروني وأصدر على أثرها الضوابط لتنظيم عمل الشركات، بينما قدّم فيها تسهيلات ودعماً كبيراً بينها إصدار نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (3) لعام (2014)، كما قام بوضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة من أجل نشر اجهزة ((*ATM*، وأجهزة ((*POS*، وأجهزة (*POC*) بصورة تتناسب مع عدد بطاقات الدفع الإلكتروني، فضلاً عن دعم وتسهيل خدمات الدفع الإلكتروني للعملاء. وبالرغم من قطع العراق أشواطًا كبيرة في التوجه نحو الدفع الإلكتروني، إلا أن ثمة اشكاليات وتحديات تواجه هذا القطاع، ويعود السبب في ذلك إلى غياب المعرفة والثقافة المصرفية التي تمثل أبرز تلك التحديات، لاسيما الحاجة لتطوير البنى التحتية للشركات والمؤسسات المصرفية، يضاف إليها الحاجة إلى التسهيلات التي تقدمها المؤسسات الحكومية. يوضح الجدول (2) تطور نشاط البطاقات الإلكترونية من خلال انتشار اجهزة ((*ATM, POS, POC* في النظام المصرفي العراقي.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

جدول (2) انتشار خدمات الدفع الالكتروني الى عدد سكان العراق 100000نسمة للمدة (2015-2021)

السنوات	ATM	POS	POC
2015	1.3	1.4	-
2016	1.5	1.9	-
2017	1.8	2.5	13.8
2018	2.3	5.8	17.3
2019	2.8	5.7	29.7
2020	2.9	9.8	32.2
2021	3.8	20.2	35.7

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي للمدة (2015- 2021).

ان زيادة خدمات الدفع الالكتروني تعد من الأهداف الرئيسة التي يسعى الى زيادتها البنك المركزي، من اجل ادخال أكبر عدد ممكن من الافراد في النظام المالي والسعي دائماً الى زيادة العمليات داخل هذا النظام واستعمال أدوات الدفع الالكتروني، لاسيما التخلص من التعامل بالنقود الورقية تدريجياً، اذ يتضح انه على الرغم من ارتفاع خدمات الدفع الالكتروني في عام (2015) والتي بلغت نسبة أجهزة الصراف الالي (*ATM*)فيها الى عدد السكان (100000) نسمة (1.3)، وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنةً بحجم السكان، اما في عام (2019) فقد شهد زيادة في أجهزة (*ATM*) بلغ خلالها (2.8) في حين كان (2.9) في عام (2020) و(3.8) عام (2021) وهو ارتفاع طفيف، اما نسبة نقاط البيع ((*POS*) لكل (100000) نسمة فقد بلغت (1.4) عام (2015) لترتفع بعد ذلك في عام (2019) الى (5.7)، فيما ارتفعت عام (2020) لتصبح (9.8) وفي عام (2021) أصبحت (20.2) وهو ارتفاع كبير مقارنتاً بالأعوام السابقة. فيما بلغت اجهزة السحب النقدي (*POC) (35.7*) عام (2021) بزيادة (3.5) عن عام (2020)، اذ بلغ (32.2) فيما كانت عدد الأجهزة (92.7) عام (2019) بفارق (2.5). مازال هذا الانتشار في خدمات الدفع الالكتروني بسيط جداً مقارنة بعدد سكان العراق والسبب يرجع الى ان معظم المحلات والأسواق التجارية تتعامل بالنقد وليس بأجهزة (*POS*) لعدم انتشار هذه الثقافة ومازال معظم أصحاب المحلات التجارية ولاسيما في المناطق الشعبية والنائية. فيما يقتصر انتشار أجهزة الصراف الالي (*ATM*) على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرات فروع المصارف.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

3.1.3. انتشار خدمات الدفع الالكتروني(ATM) و(POS)و(POC):

جدول (3) الانتشار خدمات الدفع الالكتروني الى مساحة العراق 1000كم2 للأعوام (2015– 2021)

السنوات	ATM	POS	POC
2015	1.4	-	-
2016	1.5	1.63	-
2017	2.1	2.42	11.7
2018	2.0	5.0	15.1
2019	2.3	5.1	26.6
2020	2.7	8.9	29.5
2021	3.6	19.0	33.5

المصدر– البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي للمدة (2015– 2021).

ملاحظة/ تبلغ مساحة العراق (437072) كم2.

يتبين من الجدول (3) ان هناك زيادة في نسبة اعداد أجهزة (*ATM, POS, POC*)في عموم العراق اذ يلحظ ارتفاع عدد (*ATM*) الى مساحة العراق من (1.4) عام (2015) الى (3.6) عام (2021) ولكن مازالت هذه النسبة منخفضة جداً ولا تلبي الطموح والهدف المنشود، اما أجهزة (*POS*) فان انتشارها الى مساحة العراق قد زادت من (1.63) عام (2016) الى (19) عام (2021)، فيما كانت أجهزة (*POC*) زادت اعدادها ايضاً من (11.7) عام (2017) الى (33.5) عام (2021)، ومن المتوقع ان تزداد هذه النسب مستقبلاً انسجاماً مع توجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن. ان نسب اعداد أجهزة الدفع الالكتروني الى مساحة العراق غير كافية مما يتطلب زيادة اعدادها خاصتاً مع تزايد اعداد السكان والتوجه نحو الحكومة الالكترونية والاستخدام الكبير للأجهزة الالكترونية في جميع جوانب الحياة.

3.1.4. مؤشرات السيولة:

أدخلت لجنة بازل من خلال مقرراتها اطاراً جديداً لتنظيم السيولة المصرفية حيث أكدت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية كالأسهم الاعتيادية، اذ يتكون المعيار الجديد للسيولة المصرفية من نسبة تغطية السيولة، الامر الذي يتطلب من المصارف ان تحتفظ بمقدار كافي من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية التي تمكنها من مواجهة الأوضاع الضاغطة لمدة تقد تزيد عن (30) يوماً، وكذلك الامر بالنسبة لصافي التمويل المستقر الذي يعد أيضاً أداة رقابية لقياس مستوى السيولة. فضلا عن المؤشرات

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الأخرى المتمثلة بـ(الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الاجل، الموجودات السائلة/ الودائع، الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات، الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع) فأن انخفاض هذه المؤشرات عن الحد المقرر من قبل لجنة بازل والبنك المركزي العراقي يعني انخفاضاً للسيولة المصرفية بالتالي يعد خطرًا بحد ذاته على عمل المصارف.

جدول (4) مؤشرات قياس مخاطر السيولة المصرفية (%)

النسبة	السنوات						
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة تغطية السيولة	–	–	80	90	100	100	100
نسبة التمويل المستقر المتاح	–	–	100	100	100	100	100
الموجودات السائلة/المطلوبات القصيرة الاجل	313.6	324.7	119.7	102.2	96.1	82.70	92.15
الموجودات السائلة/ الودائع	225.9	228.5	85.42	73.73	70.10	61.7	67.42
الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات	65.2	64.5	51.5	46.1	45.2	37.86	40.62
الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع	47.08	49.06	56.6	50.1	51.2	58.7	55.1

المصدر– البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي للمدة (2015– 2021).

يبين الجدول (4) مؤشرات السيولة المصرفية كالاتي:

أ. نسبة تغطية السيولة: بدأ تطبيق نسبة تغطية السيولة من قبل البنك المركزي العراقي عام (2017) وبنسبة (80%)، وقد حققت المصارف العاملة في العراق معدل عالي لنسبة تغطية السيولة المصرفية، اذ بلغ في عام (2018) (90%) لترتفع بعدها هذه النسبة الى (100%) في (2019) والسنوات التي تلتها. يجب على المصارف ان تحتفظ بنسب عالية

من السيولة بهدف تلبية التزاماتها وحاجاتها من السيولة لمدة (30) يوم وهذا يجنبها الوقوع في الاعسار المالي للأمد القصير.

ب. نسبة التمويل المستقر المتاح: توضح هذه النسبة قدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة في الاجل المتوسط اذ قامت لجنة بازل بتحديد هذه النسبة بما لا يقل عن (100%) والتي تمثل مصادر تمويل المصرف نسبة الى استخدام هذه المصادر. وقدد بلغت نسبة التمويل المستقر المتاح (100%) خلال سنوات البحث ابتداءً من عام (2017) ولغاية عام (2021)، وهذه النسبة تتطابق مع النسبة المحددة من قبل لجنة بازل.

ج. الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الاجل: كان مؤشر الموجودات السائلة قد ارتفع نسبتاً الى المطلوبات قصيرة الاجل اذ بلغ (313.6%) في عام (2015) تلاها عام (2016) بـ(324.7%) وهي الأعلى مقارنةً بالأعوام التي تلتها ثم بعد ذلك بدأت بالانخفاض التدريجي اذ بلغت عام (2017) (119.7%) ثم بعد ذلك (102.2%) في عام (2018). انخفضت بعد ذلك الى (96.1%) عام (2019) وفي عام (2020) اصبحت (82.7%) لتعاود الارتفاع مرة أخرى عام (2021). وبالرغم من ان الموجودات السائلة تغطي المطلوبات قصيرة الاجل الا ان ذلك لا يمثل خطراً على الاستقرار المالي، وذلك لان ارتفاع نسبة الموجودات السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل يعكس متانة مالية كبيرة للمصارف كافة، وهذا يدل على احتفاظ المصارف بسيولة عالية لمواجهة سحوبات المودعين الطارئة وتقديم القروض. مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي.

د. الموجودات السائلة/ الودائع: يوضح هذا المؤشر مقدار ما يحتفظ به المصرف من موجودات سائلة ومدى استثمارها في منح القروض المصرفية بمختلف أنواعها، فقد بلغت نسبة الموجودات السائلة الى الودائع في (2015) (225.9%) لترتفع الى (228.5%) عام (2016) بعد ذلك بدأت بالانخفاض التدريجي لتصل (2018) الى (73.73%) اما في عام (2019) انخفضت الى (70%) وفي (2020) انخفضت الى (61.7%) لتعاود الارتفاع في عام (2021) حيث بلغت (67.62%) ان ارتفاع نسب الموجودات السائلة الى الودائع يجنب المصرف من التعرض لمخاطر السيولة في الاجل القصير، لكن الاحتفاظ بسب مرتفعة ينعكس بصورة سلبية على العائد والربحية لدى المصرف. والسبب هو عدم استثمار هذه الأموال السائلة لتدر ارباحاً كبيرة على المصرف.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

هـ. الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات: تشير هذه النسبة الى مدى احتفاظ المصرف بموجودات تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين نسبة الى اجمالي الموجودات اذ بلغت نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات (65.2%) عام (2015) انخفضت بعدها الى (64.5%) عام (2016) لتصل الى (46.1%) عام (2018) انخفضت بعدها لتصل لأدنى مستوى في عام (2020) اذ بلغت (37.86%). ان ارتفاع هذه النسبة تدل على ارتفاع اجمالي الموجودات مقارنة بمعدل نمو الموجودات السائلة للمدة نفسها وهو ما يعكس اتجاه الجهاز المصرفي للتحوط ضد السحوبات المفاجئة للمودعين.

و. الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع: يبين هذا المؤشر قدرة المصرف على استثمار الأموال المتاحة لديها والتي يتم الحصول عليها من الودائع لاستجابة الطلب على الائتمان، اذ بلغت نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع عام (2015) (47.8%) لتصل في عام (2018) الى (50.1%) تلاها عام (2019) (51.2%) ثم عام (2020) (58.7%) ومن ثم عام (2021) (55.1%) وهذا الانخفاض يقع ضمن النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي التي تنص على ان لا يتجاوز (75%). وهو ما يعكس ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف.

3.2. اختبار فرضيات البحث:

تم في هذا المبحث اختبار فرضيات البحث من خلال استعمال برنامج (*Eviews.10*) لمعرفة العلاقة والاثر بين المتغير المستقل متمثلاً بالشمول المالي، اذ تم اعتماد المؤشرات الاتية (عدد الفروع المصرفية، الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي) لقياس الشمول المالي. فيما اختار الباحثان مجموعة من المؤشرات لقياس مخاطر السيولة والتي تمثل المتغير التابع في البحث وهذه المؤشرات هي (نسبة تغطية السيولة، نسبة التمويل المستقر المتاح، الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الاجل، الموجودات السائلة/ الودائع، الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات، والائتمان النقدي/ اجمالي الودائع).

تم استعمال اسلوب الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة والاثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع وفق المعادلة الاتية: $Y= a+b1x1+b2x2+b3x3+.....+e$

اذ ان:

Y= المتغير التابع

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

a=قيمة ثابتة *constant*

b1 =ميل الانحدار *y* في المتغير المستقل الأول.

b2 =ميل الانحدار *y* في المتغير المستقل الثاني.

b3 =ميل الانحدار *y* في المتغير المستقل الثالث.

X1 =المتغير المستقل الأول.

X2 =المتغير المستقل الثاني.

X3=المتغير المستقل الثالث

1- **اختبار الفرضية الرئيسة الاولى (لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة تغطية السيولة المصرفية):** وللتحقق من صحة الفرضية أعلاه من عدمها سيتم اختبار الفرضيتين الاتيتين:

أ. فرضية العدم (*H0*): لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة تغطية السيولة المصرفية.

ب. الفرضية البديلة ((*H1* يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة تغطية السيولة المصرفية.

جدول (5) معلمات الانحدار الخطي المتعدد لقياس الأثر والارتباط بين الشمول المالي ومؤشر نسبة تغطية السيولة

Model	B	Std. error	T	Sig	F	df	R^2	R
Constant	52.790	163.208	323.	768.	.062	3	.058	.241
عدد الفروع المصرفية	.004	.015	.282	.797		3		
الكثافة المصرفية	.486	1.839	.264	.809		6		
الانتشار المصرفي	12.161	36.383	.334	.760				

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي *(Eviews.10)* *F=* *9.28* الجدولية

يبين الجدول (5) الاتي:

أ. بلغ معامل الارتباط *(R)* (0.241) وهو ما يوضح وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين الشمول المالي ونسبة تغطية السيولة الا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية ضمن مستوى (0.05) بسبب صغر حجم العينة التي شملت (7) سنوات فقط ولان مستوى المعنوية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يتأثر بحجم العينة، فيما بلغ معامل التفسير *(R2)* (0.058) بمعنى ان الشمول المالي يفسر ما نسبته (05.8) من نسبة تغطية السيولة، اما النسبة المتبقية والتي بلغت (94.2) فهي تعزى الى متغيرات أخرى.

ب. من خلال الجدول يمكن ملاحظة قيم تحليل التباين والتي يمكن من خلالها التعرف على القيمة التفسيرية للأنموذج ككل بواسطة (*F*) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد والبالغة (.062) وهي أصغر من قيمة (*F*) الجدولية والبالغة (9.28) عند مستوى معنوية (0.05) مما يعني ضعف القدرة التفسيرية لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد من المنظور الإحصائي لان المعنوية بلغت (0.977).

ج. ان المتغيرات المستقلة لم تكن ذات تأثيراً معنوياً في انموذج الانحدار الخطي المتعدد وحسب اختبار (*t*) عند مستوى معنوية (0.05) بالتالي نقبل فرضية العدم (*H0*) ونرفض الفرضية البديلة (*H1*) وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تنص بعدم وجود أثر للشمول المالي في نسبة تغطية السيولة المصرفية.

2- **اختبار الفرضية الرئيسة الثانية (لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة التمويل المستقر المتاح):** وللتحقق من صحة الفرضية أعلاه من عدمها سيتم اختبار الفرضيتين الاتيتين:

أ. فرضية العدم (*H0*): لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة التمويل المستقر المتاح.

ب. الفرضية البديلة (*H1*): يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة التمويل المستقر المتاح.

جدول (6) معلمات الانحدار الخطي المتعدد لقياس الأثر والارتباط بين الشمول المالي ومؤشر نسبة التمويل المستقر المتاح

Model	B	Std. error	T	Sig	F	df	R^2	R
Constant	16.280	12.152	1.340	.273	4.177	3	.807	.898
عدد الفروع المصرفية	.001	.001	.984	.398		3		

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الكثافة المصرفية	.180	.137	1.314	.280		6		
الانتشار المصرفي	4.085	2.709	1.508	.229				

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي *(Eviews.10)* F= *9.28* الجدولية

يبين الجدول (6) الاتي:

أ. بلغ معامل الارتباط *(R)* (0.898) وهو ما يوضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين الشمول المالي ونسبة التمويل المستقر المتاح الا انه بالرغم من قوة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقل والتابعة الا لنها لم تكن معنوية عند مستوى (0.05)، فيما بلغ معامل التفسير *(R2)* (0.807) بمعنى ان الشمول المالي يفسر ما نسبته (80.7) من نسبة التمويل المستقر المتاح، اما النسبة المتبقية والتي بلغت (19.3) فهي تعزى الى متغيرات أخرى.

ب. من خلال الجدول يمكن ملاحظة قيم تحليل التباين والتي يمكن من خلالها التعرف على القيمة التفسيرية للأنموذج ككل بواسطة (*F*) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد والبالغة (4.177) وهي أصغر من قيمة (*F*) الجدولية والبالغة (9.28) عند مستوى معنوية (0.05) مما يعني ضعف القدرة التفسيرية لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد من المنظور الإحصائي لان المعنوية بلغت (.135).

ج. ان المتغيرات المستقلة لم تكن ذات تأثيراً معنوياً في انموذج الانحدار الخطي المتعدد وحسب اختبار (*t*) عند مستوى معنوية (0.05) بالتالي نقبل فرضية العدم (*H0*) ونرفض الفرضية البديلة (*H1*) وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تنص بعدم وجود أثر للشمول المالي في نسبة التمويل المستقر المتاح

3- **اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة (لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الاجل):** وللتحقق من صحة الفرضية أعلاه من عدمها سيتم اختبار الفرضيتين الاتيتين:

أ. فرضية العدم (*H0*): لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الاجل.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ب. الفرضية البديلة (*H1*): يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الاجل.

جدول (7) معلمات الانحدار الخطي المتعدد لقياس الأثر والارتباط بين الشمول المالي ومؤشر الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الاجل.

Model	B	Std. error	T	Sig	F	df	R^2	R
Constant	46.727	72.657	643.	.566	6.370	3	.864	.930
عدد الفروع المصرفية	.018	.007	2.730	.072		3		
الكثافة المصرفية	.743	.819	.908	.431		6		
الانتشار المصرفي	12.923	16.197	.798	.483				

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي *(Eviews.10)* *F=* *9.28* الجدولية

يبين الجدول (7) الاتي:

أ. بلغ معامل الارتباط *(R)* (0.930) وهو ما يوضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين الشمول المالي ونسبة الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الاجل وبالرغم من قوة العلاقة بين الشمول المالي والمتغير التابع الا انه هذه العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (0.05)، فيما بلغ معامل التفسير *(R2)* (0.864) بمعنى ان الشمول المالي يفسر ما نسبته (86.4) من الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الاجل، اما النسبة المتبقية والتي بلغت (13.6) فهي تعزى الى متغيرات أخرى.

ب. من خلال الجدول يمكن ملاحظة قيم تحليل التباين والتي يمكن من خلالها التعرف على القيمة التفسيرية للأنموذج ككل بواسطة (*F*) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد والبالغة (6.370) وهي أصغر من قيمة (*F*) الجدولية والبالغة (9.28) عند مستوى معنوية (0.05) مما يعني ضعف القدرة التفسيرية لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد من المنظور الإحصائي لان المعنوية بلغت (.081).

ج. ان المتغيرات المستقلة لم تكن ذات تأثيراً معنوياً في انموذج الانحدار الخطي المتعدد وحسب اختبار (*t*) عند مستوى معنوية (0.05) بالتالي نقبل فرضية العدم (*H0*) ونرفض الفرضية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

البديلة (*H1*) وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تنص بعدم وجود أثر للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الاجل.

4- **اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة (لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ الودائع):** وللتحقق من صحة الفرضية أعلاه من عدمها سيتم اختبار الفرضيتين الاتيتين:

أ. فرضية العدم (*H0*): لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ الودائع.

ب. الفرضية البديلة (*H1*): يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ الودائع.

جدول (8) معلمات الانحدار الخطي المتعدد لقياس الأثر والارتباط بين الشمول المالي ومؤشر الموجودات السائلة/ الودائع.

Model	B	Std. error	T	Sig	F	df	R^2	R
Constant	77.437	69.201	1.119	.345	2.525	3	.716	.864
عدد الفروع المصرفية	.012	.006	1.847	.162		3		
الكثافة المصرفية	.524	.780	.672	.550		6		
الانتشار المصرفي	19.266	15.427	1.249	.300				

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي *(Eviews.10)* F= *9.28* الجدولية

يبين الجدول (8) الاتي:

أ. بلغ معامل الارتباط *(R)* (0.864) وهو ما يوضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين الشمول المالي ونسبة الموجودات السائلة/ الودائع الا انه لم تكن هذه العلاقة معنوية عند المستوى (0.05) ويعود سبب ذلك الى صغر حجم العينة، فيما بلغ معامل التفسير *(R2)* (0.716) بمعنى ان الشمول المالي يفسر ما نسبته (71.6) من الموجودات السائلة/ الودائع، اما النسبة المتبقية والتي بلغت (28.4) فهي تعزى الى متغيرات أخرى.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ب. من خلال الجدول يمكن ملاحظة قيم تحليل التباين والتي يمكن من خلالها التعرف على القيمة التفسيرية للأنموذج ككل بواسطة (*F*) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد والبالغة (2.525) وهي أصغر من قيمة (*F*) الجدولية والبالغة (9.28) عند مستوى معنوية (0.05) مما يعني ضعف القدرة التفسيرية لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد من المنظور الإحصائة لان المعنوية بلغت (.233).

ج. ان المتغيرات المستقلة لم تكن ذات تأثيراً معنوياً في انموذج الانحدار الخطي المتعدد وحسب اختبار (*t*) عند مستوى معنوية (0.05) بالتالي نقبل فرضية العدم (*H0*) ونرفض الفرضية البديلة (*H1*) وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تنص بعدم وجود أثر للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ الودائع.

5- **اختبار الفرضية الرئيسة الخامسة (لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات):** وللتحقق من صحة الفرضية أعلاه من عدمها سيتم اختبار الفرضيتين الاتيتين:

أ. فرضية العدم (*H0*): لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات.

ب. الفرضية البديلة (*H1*): يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات.

جدول (9) معلمات الانحدار الخطي المتعدد لقياس الأثر والارتباط بين الشمول المالي ومؤشر الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات.

Model	B	Std. error	T	Sig	F	df	R^2	R
Constant	36.140	11.513	3.139	.052	23.206	3	.959	.979
عدد الفروع المصرفية	.001	.001	1.093	.354		3		
الكثافة المصرفية	.325	.130	2.508	.087		6		
الانتشار المصرفي	9.416	2.566	3.435	.035				

أ. بلغ معامل الارتباط *(R)* (0.979) وهو ما يوضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين الشمول المالي ونسبة الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات وبالرغم من قوة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة الا انها لم تكن معنوية في المستوى المذكور، فيما بلغ معامل التفسير *(R2)* (0.959) بمعنى ان الشمول المالي يفسر ما نسبته (95.9) من الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات، اما النسبة المتبقية والتي بلغت (04.1) فهي تعزى الى متغيرات أخرى.

ب. من خلال الجدول يمكن ملاحظة قيم تحليل التباين والتي يمكن من خلالها التعرف على القيمة التفسيرية للأنموذج ككل بواسطة (*F*) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد والبالغة (23.206) وهي أكبر من قيمة (*F*) الجدولية والبالغة (9.28) عند مستوى معنوية (0.05) وهي أصغر من قيمة (*F*) الجدولية والبالغة (9.28) عند مستوى معنوية (0.05) مما يعني قوة القدرة التفسيرية لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد من المنظور الإحصائي لان المعنوية بلغت (.014).

ج. ان المتغيرات المستقلة لم تكن ذات تأثيراً معنوياً في انموذج الانحدار الخطي المتعدد وحسب اختبار (*t*) عند مستوى معنوية (0.05) ماعدا الانتشار المصرفي كان له تأثيراً معنوياً بالتالي نقبل فرضية العدم (*H0*) ونرفض الفرضية البديلة (*H1*) وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تنص بعدم وجود أثر للشمول المالي في نسبة الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات.

6- **اختبار الفرضية الرئيسة السادسة (لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع):** وللتحقق من صحة الفرضية أعلاه من عدمها سيتم اختبار الفرضيتين الاتيتين:

أ. فرضية العدم (*H0*): لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع.

ب. الفرضية البديلة (*H1*): يوجد أثر ذي دلالة احصائية للشمول المالي في نسبة الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع.

جدول (10) معلمات الانحدار الخطي المتعدد لقياس الأثر والارتباط بين الشمول المالي ومؤشر الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

Model	B	Std. error	T	Sig	F	df	R^2	R
Constant	9.105	9.645	.944	.415	3.793	3	.791	.890
عدد الفروع المصرفية	.002	.001	1.878	.157		3		
الكثافة المصرفية	.042	.109	.389	.724		6		
الانتشار المصرفي	2.332	2.150	2.085	.357				

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي *(Eviews.10)* F= *9.28* الجدولية

يبين الجدول (10) الاتي:

أ. بلغ معامل الارتباط *(R)* (0.890) وهو ما يوضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين الشمول المالي ونسبة الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع وبالرغم من قوة علاقة الارتباط بين الشمول المالي ونسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع الا انه لم تكن هذه العلاقة معنوية عند مستوى (0.05)، فيما بلغ معامل التفسير *(R2)* (0.791) بمعنى ان الشمول المالي يفسر ما نسبته (79.1) من الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع، اما النسبة المتبقية والتي بلغت (20.9) فهي تعزى الى متغيرات أخرى.

ب. من خلال الجدول يمكن ملاحظة قيم تحليل التباين والتي يمكن من خلالها التعرف على القيمة التفسيرية للأنموذج ككل بواسطة (*F*) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد والبالغة (3.793) وهي أصغر من قيمة (*F*) الجدولية والبالغة (9.28) عند مستوى معنوية (0.05) مما يعني ضعف القدرة التفسيرية لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد من المنظور الإحصائي لان المعنوية بلغت (.151).

ج. ان المتغيرات المستقلة لم تكن ذات تأثيراً معنوياً في انموذج الانحدار الخطي المتعدد وحسب اختبار (*t*) عند مستوى معنوية (0.05) بالتالي نقبل فرضية العدم (*H0*) ونرفض الفرضية البديلة (*H1*) وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تنص بعدم وجود أثر للشمول المالي في نسبة الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع.

4. الاستنتاجات والتوصيات:

4.1. الاستنتاجات:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تعزيز قاعدة الودائع: تساهم جهود الشمول المالي في تعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية وتشجيع تعبئة المدخرات، في توسيع قاعدة ودائع المصارف. تساعد قاعدة الودائع الأكبر والأكثر تنوعًا المؤسسات على إدارة مخاطر السيولة بشكل أكثر فعالية من خلال تقليل الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة الأجل والمتقلبة.

أ. أن دور الشمول المالي يكمن في توفير فرص متساوية للجميع للوصول إلى الخدمات المالية، وبالتالي يسهم في تقليل حدة مخاطر السيولة المصرفية وتحسين استقرار النظام المصرفي. اذ يلاحظ ان هناك ضعف في البنى التحتية والتكنلوجية للقطاع المصرفي لاسيما تدني مستويات الانتشار المصرفي لأجهزة الدفع الالكتروني ((*ATM, POS, POC*) والكثافة المصرفية مما ادى الى عدم ايصال الخدمات المالية لجميع افراد المجتمع.

ب. تحسين استقرار النظام المصرفي اذ يعد الشمول المالي أحد أهم العوامل التي تساهم في تعزيز استقرار النظام المصرفي. من خلال زيادة عدد المشاركين في النظام المصرفي وتنويع قاعدة المودعين والمقترضين، يمكن تقليل تركيبة المخاطر وتحسين قدرة النظام المصرفي على التعامل مع التحديات المالية.

ج. ارتفاع نسب السيولة المصرفية في غالبية المصارف، اذ كانت نسب تغطية السيولة مرتفعة تراوحت من (80– 100%) خلال سنوات البحث، وبطبيعة الحال فان ارتفاع نسب السيولة لدى المصرف يجنبه التعرض للعسر المالي او لمخاطر السيولة.

د. كانت علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والمؤشرات الخاصة بقياس مخاطر السيولة المصرفية علاقة موجبة وقوية بالرغم من صغر حجم عينة البحث والتي شملت (7) سنوات فقط، حيث اوضحت العلاقة الطردية بين متغيرات البحث وتفسيرا لذلك فان ارتفاع نسب الشمول المالي لها دور كبير في تخفيف حدة مخاطر السيولة.

4.2. التوصيات:

1. على البنك المركزي القيام بتوسيع نطاق استعمال أجهزة الدفع الالكتروني ((*ATM, BOS, BOC* لما لها من أهمية كبيرة في توفير المعاملات المصرفية لاسيما إلزام المصارف باستعمال تطبيق (*Mobile banking*) الذي يساهم في سهولة وصول الزبائن الى حساباتهم المصرفية واجراء التحويلات المالية الالكترونية. فضلا عن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات غير المصرفية. من خلال تعزيز الشمول المالي، يمكن للأفراد والشركات غير

المصرفية الحصول على حسابات مصرفية وخدمات مالية أخرى تساعدهم في إدارة تدفق السيولة الخاصة بهم.

2. تقديم خدمات مالية قائمة على التكنولوجيا اذ يساهم الشمول المالي في تطوير خدمات مالية مبتكرة تستخدم التكنولوجيا مثل التطبيقات المصرفية عبر الهواتف الذكية وطرق الدفع عبر الإنترنت. وهذا يوفر وسائل أكثر كفاءة وراحة للوصول إلى الخدمات المصرفية وإدارة السيولة بصورة فعالة.
3. يشير الباحثان إلى أهمية تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة تتناسب مع احتياجات الأفراد والشركات غير المصرفية. بتقديم خيارات متنوعة وملائمة، سيتمكن الأفراد والشركات من اختيار الأدوات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتساعدهم في التخفيف من مخاطر السيولة المصرفية.
4. يوصي الباحثان بضرورة توفير التعليم المالي للأفراد والشركات. بهدف تعزيز الوعي المالي وزيادة المعرفة حول إدارة المخاطر المالية، يمكن للأفراد والشركات أن يتعلموا كيفية تحسين التخطيط المالي وتقليل المخاطر المصرفية المحتملة.
5. تعزز أهمية التعاون بين الجهات المعنية المختلفة مثل الحكومة والمصارف والهيئات التنظيمية والمنظمات غير الحكومية. من خلال التعاون والتنسيق المشترك، يمكن تحقيق تحسينات في البنية التحتية المالية وتعزيز الشمول المالي لتنعكس إيجاباً على تخفيف مخاطر السيولة المصرفية.

المصادر

[1] البنك المركزي العراقي. (2015). التقرير السنوي للاستقرار المالي.
[2] البنك المركزي العراقي. (2016). التقرير السنوي للاستقرار المالي.
[3] البنك المركزي العراقي. (2017). التقرير السنوي للاستقرار المالي.
[4] البنك المركزي العراقي. (2018). التقرير السنوي للاستقرار المالي.
[5] البنك المركزي العراقي. (2019). التقرير السنوي للاستقرار المالي.
[6] البنك المركزي العراقي. (2020). التقرير السنوي للاستقرار المالي.
[7] البنك المركزي العراقي. (2021). التقرير السنوي للاستقرار المالي.
[8] أبو دية، ماجد محمد محمود. (2016). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط

الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1995-2014). رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

[9] الزبيدي، فرح علي توفيق. (2015). المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

[10] سلطة النقد الفلسطينية. (2014). المرساة الفلسطينية، نشرة متخصصة صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، العدد 4.

[11] الشمري، إحسان صادق راشد حسين. (2017). أثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف (دراسة حالة البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة). رسالة ماجستير في الإدارة المالية، الجامعة الإسلامية، لبنان.

[12] كراجه، عبد الحليم. (2006). "الإدارة والتحليل المالي- اسس، مفاهيم، تطبيقات". دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[13] النصراوي، محمد عبد الأمير حسن. (2021). "إثر الشمول المالي في السيولة والربحية المصرفية: دراسة تحليله لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2011-2019". رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

[14] Alliance for Financial Inclusion (AFI). (2011). Measuring financial inclusion: Core set of financial inclusion indicators.

[15] Alliance for Financial Inclusion (AFI). (2013). Measuring financial inclusion: Core set of financial inclusion indicators, Guideline Note No.4.

[16] Bank for International Settlements. (2015). Financial inclusion indicators: Proceedings of the Kuala Lumpur Workshop, 5–6 November 2012.

[17] Camara, N., & Tuesta, D. (2015). Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index. BBVA Research, No. 14/26.

[18] CGAP. (2017, January). Financial Inclusion Measurement in the Arab World. Working Paper.

[19] CGAP. (2011). Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor: Toward Proportionate Standards and Guidance. White Paper.

[20] FATF. (2013). Anti-Money Laundering and Terrorist Financing

Measures and Financial Inclusion, With a Supplement on Customer Due Diligence.

[21] G20. (2016). Financial inclusion agenda to promote financial stability: The role for regional banking networks.

[22] The World Bank. (2014). Global Financial Development Report (GFDR): Financial inclusion. Washington.

[23] International Monetary Fund. (2009). International Transactions in Remittances: Guide for Compilers and Users.

[24] Reserve Bank of India Bulletin. (2006). Taking Banking Services to the Common Man: Financial Inclusion, 2.*(3)*